# الفصل الثاني

# نشأة التعليم التطبيقي في الكويت وتطوره

# الفصل الثاني

## نشأة التعليم التطبيقي في الكويت وتطوره

(١) مقدمة.

(٢) أولاً : بنية النظام التعليمي في الكويت.

(٣) ثانياً : الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

## مقدمة :

شهدت الكويت في السنوات الأخيرة الماضية نهضة حضارية كبيرة شملت نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ولعل أبرز ما يميز تلك النهضة الاجتماعية ازدهار الحركة التعليمية في الكويت التي أصبحت سمة التطور والتقدم ([1]) .

وتعتبر النهضة التعليمية في دولة الكويت أحد المعالم الحضارية التي تشهد بكفاءة التخطيط علماً وفكراً وأسلوباً بما يتلاءم وروح العصر الذي يتميز بالثورة التكنولوجية في شتى مجالات الحياة ([2]) .

ولقد بدأ التعليم في الكويت منذ أمد بعيد ، وكانت بدايته في المساجد والكتاتيب حيث كان الأئمة وعلماء الدين يقومون بشرح تعاليم الدين وأصوله وتعليم أسس ومبادئ القراءة والكتابة بجانب تحفيظ القرآن. واستمر التعليم مقصور على المساجد والكتاتيب حتى عام ١٩١٢ حيث افتتحت أول مدرسة نظامية في الكويت بجهود أبناء الكويت أطلقوا عليها اسم المدرسة المباركية وبدأت معها مرحلة جديدة في التعليم المنتظم ، استمرت حتى عام ١٩٢١ ، ويعتبر عام ١٩٣٦ البداية الحقيقية للتعليم النظامي بخططه ومناهجه ، حيث أصبحت الدولة المسئولة عن الإنفاق على التعليم والإشراف عليه ، وتحقيقا لذلك أنشأت مجلساً للمعارف يتولى مسئولية التعليم في البلاد ([3]) .

وبدأ مجلس المعارف في تنظيم التعليم ووضع الخطط والمناهج الدراسية واستعان بالمعلمين من دول عربية لحل مشكلة النقص في المعلمين ، وأخذ التعليم بعد ذلك يخطو خطوات سريعة نحو التوسع نتيجة لاهتمام الدولة .

وفي أواخر الثلاثينات من القرن الحالي ، بدأت الكويت تستقبل التقنية الحديثة المتمثلة بمعدات التنقيب عن البترول ، ومع تصدير أول كمية تجارية من هذه السلعة الحيوية للحياة اليومية أخذ المجتمع الكويتي يتعامل مع أساليب جديدة في مجالات الاقتصاد وخاصة الشئون

---

١- فوزية العبدالغفور – تطور التعليم في الكويت (١٩١٢ – ١٩٧٢) – مكتبة الفلاح ، الكويت ١٩٧٨ – ص٥.
٢- دولة الكويت – وزارة الإعلام – الكتاب السنوي ١٩٨٦ – مطبعة حكومة الكويت – ص ٢٥١.
٣- مكتب التربية العربي لدول الخليج " مسيرة التعليم والثقافة في دول الخليج العربي(١٩٧٩ – ١٩٨٢) " الرياض ، مطبعة مكتب التربية – ص٤٢.

التجارية التي أفرزت الحاجة لوجود وظائف حرفية لم تكن معروفة بالسابق ، وقد نتج عن التعامل اليومي مع الوافدين في المجتمع إلى تغير بعض القيم الاجتماعية السائدة ، وتقبل المجتمع قيم اجتماعية جديدة ، وقد حاول نظام التعليم القائم في ذلك الوقت أن يلبي الاحتياجات الجديدة للمجتمع وبخاصة في مجال إعداد أفراد للمهن والحرف المطلوبة في قطاع التجارة والتنقيب عن النفط ([1]) .

وقد كانت بدايات الإعداد الفني عام ١٩٤٠/٣٩ حيث تم البدء في الدراسة التجارية في الفصول الملحقة بالمدرسة المباركية ، والتي يمكن اعتبارها بدايات المرحلة الأولى لتأسيس صرح التعليم الفني والمهني في الكويت والذي توج بافتتاح الكلية الصناعية عام ١٩٥٥/٥٤ ، وقد تمتعت الكويت منذ أوائل الخمسينات من هذا القرن بدخل قومي كبير أثر اكتشاف النفط ، فأصبح للتعليم ميزانية خاصة به تزداد سنة تلو الأخرى ([2]) .

ومع استقلال دولة الكويت عام ١٩٦١ وصدور دستور الدولة عام ١٩٦٢ نصت المادة الثالث عشرة من الباب الثاني "المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي" نصت على أن التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع تكفله الدولة وترعاه ([3]) .

والهدف الشامل للتربية في الكويت هو تهيئة الفرص المناسبة لمساعدة الأفراد على النمو الشامل المتكامل روحياً وفكرياً واجتماعياً وجسمياً إلى أقصى ما تسمح به استعداداتهم وإمكانياتهم في ضوء طبيعة المجتمع الكويتي وفلسفته وآماله .

وفي ضوء مبادئ الإسلام والتراث العربي وثقافته ، وإعدادهم للمشاركة في تقدم المجتمع الكويتي بخاصة والمجتمع العربي والعالمي بعامة ([4]) .

وقد ركزت مبادئ الاستراتيجية التربوية الواردة في الخطة الخمسية لتنمية وتطور التعليم ١٩٨٢/٨١ – ١٩٨٦/٨٥ واللاحقة لها على حق كل مواطن صغيراً أو كبيراً بالتعليم

---

١- عبدالرحمن أحمد الأحمد – تطور نظام التعليم العام في دولة الكويت – مؤسسة الكويت للتقدم العلمي – الكويت (مايو ١٩٨٦) – ص ١٩.

٢- فوزية العبدالغفور – مرجع سابق – ص ١٢٧.

٣- دولة الكويت – المجلس التأسيسي – دستور دولة الكويت – مطبعة حكومة الكويت – نوفمبر ١٩٦٢ – ص ١٤.

٤- وزارة التربية – الأهداف العامة للتربية في دولة الكويت – مارس ١٩٧٦ – ص ٢١.

إلى أقصى ما تسمح به إمكانياته في إطار مفهوم التربية المستديمة باعتبارها المفهوم الرئيسي للتجديد التربوي ، كما أكدت على دور التعليم في إيجاد مجتمع متقدم في إطار الذاتين العربية والإسلامية ، محقق لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة ذاتية الفرد في النمو بشكل متكامل متوازن من خلال الاعتراف بقيمة العمل في تكوين الشخصية ، والاتجاه إلى جعله ركيزة أساسية في التعليم.

وقد اعتبرت أن كسر الحواجز التقليدية بين أنواع التعليم الأكاديمي والمهني ، وتنمية أنواع موازية للتعليم العام ، وتطوير محتوى التعليم وأساليبه وأدواته ورفع مستوى أداء الهيئات التربوية والإدارة ، هي مبادئ استراتيجية أساسية إلى جانب الأخذ بمبدأ مشاركة العاملين في مجال التربية والمجتمع بمختلف مؤسساته في التربية ، والتعاون على كافة الأصعدة الإقليمية والعربية والدولية ([1]) .

**أولا : بنية النظام التعليمي في الكويت :**

شهد المجتمع الكويتي خلال الحقبة الأخيرة معدلات نمو متسارعة في قطاع التعليم ، حتى باتت أحد المعالم الحضارية للتنمية الاجتماعية في دولة الكويت ، وتوضح مؤشرات التطور في هذا القطاع أن الإنجازات التي تحققت كانت كبيرة بكل المقاييس ، بالرغم من بعض الصعوبات التي يمكن أن تصادف العمل في هذا القطاع ، ويسعى هذا القطاع بالدرجة الأولى إلى تنمية الإنسان الكويتي الذي إذا أعد إعداداً سليماً متكاملاً ، وإذا تضافرت الجهود المتكاملة من أجل صقل مواهبه وملكاته وتزويده بالمعارف والمهارات والخبرات وإتاحة الفرص أمامه للخلق والإبداع ، فإنه يصبح قادراً على تحريك الطاقات وتعبئة الموارد وتحقيق التنمية في كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي ، والانطلاق بالمجتمع نحو آفاق حديثة على طريق التقدم والازدهار.

ويتكون قطاع التعليم في الكويت من الأجهزة التي تقدم الخدمات التعليمية والتدريبية على اختلافها ، وهي وزارة التربية والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، وجامعة الكويت ، كما يشمل المؤسسات التي تعنى أساساً بالبحوث العلمية في مختلف المجالات .

---

١- مكتب اليونسكو الإقليمي في البلاد العربية – مرجع سابق – ص ٢.

وتتركز مهمة توفير التعليم العام في وزارة التربية حيث يتكون هيكل هذا التعليم من ثلاث مراحل هي الابتدائية والمتوسطة والثانوية ، ومدة كل منها أربع سنوات ، بالإضافة إلى نظام المقررات ، والتعليم العام في الكويت إجباري من سن السادسة إلى سن الرابعة عشر أو انتهاء المرحلة المتوسطة ، وتضطلع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بتوفير التعليم الفني للراغبين فيه من خريجي الثانوية العامة لقسميها من البنين والبنات ، وذلك في المجالات التربوية (لإعداد المعلمين للمرحلة الابتدائية) ، والتجارية بتخصصاتها المختلفة ، والتكنولوجية بمختلف فروعها ، والخدمات الصحية ، كما تضطلع الهيئة بتوفير وسائل التدريب المهني في عدد من المعاهد والمراكز لخريجي الثانوية العامة والمنقطعين عن الدراسة من المرحلة المتوسطة وما فوقها في مجالات التدريب الفني والمهني وتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، وأعمال الطيران المدني والملاحة الجوية ، وتنظم الهيئة أيضا عدد من البرامج التدريبية التخصصية في مجالات المهن المختلفة بهدف تلبية بعض احتياجات وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة .

وتقوم رسالة جامعة الكويت على إعداد المتخصصين في فروع العلم المختلفة ، وحفظ التراث العلمي ونقله عبر الأجيال من خلال التعليم والتدريب ، وتقبل الجامعة المتقدمين للالتحاق بها من الحاصلين على الشهادة الثانوية ومن في مستواها ، وتقوم بتوزيعهم على الكليات المختلفة وفقا لاستعداداتهم وميولهم وقدراتهم ومجموع الدرجات الحاصلين عليها في الثانوية العامة ، حسب النسب المحددة للقبول في كل كلية ، كما تقبل نسبة من الوافدين من الدول الخليجية والعربية الأخرى .

**أ- التعليم العام :**

وتكاد دولة الكويت تنفرد ببنية تعليمية تختلف فيها عن سائر الدول العربية ، فالسلم التعليمي فيها يتكون منن المنظومة ٤ سنوات للابتدائي ، ٤ سنوات للمتوسط ، ٤ سنوات للثانوي ، كما توجد في الكويت على المستوى ما قبل التعليم العالي ، أنواع موازية من التعليم ، فإلى جانب التعليم العام (الرسمي والأهلي) هناك التعليم النوعي الذي يضم معاهد التربية الخاصة والتعليم الموازي والتعليم الديني ومحو الأمية وتعليم الكبار ، كما خطت الكويت منذ أواخر السبعينات ، خطوة مهمة نحو تعزيز المستوى العلمي للتعليم وإدخال تجديدات تربوية عليه ، بتطبيق نظام المقررات في المرحلة الثانوية الحكومية ، وإدخال نظام التدريب المهني في عدد من التخصصات ونقل التعليم الفني إلى مستوى ما بعد

الثانوي ، وذلك انسجاماً مع تطلعات الكويت وإمكانياتها وحاجات سوق العمل فيها ، بتوفير التعليم العام لجميع الراغبين فيه بالقدر الذي تسمح به إمكاناتهم واستعداداتهم ([1]).

## بنية النظام التعليمي في دولة الكويت

شكل رقم (١)
سلم التعليم العام
(دون التعليم العالي)

١- المرجع السابق – ص ٣.

ولأن نظام الساعات المعتمدة هو النظام السائد حاليا في جامعة الكويت وكذلك الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

فقد اتجهت الدولة مؤخراً إلى تعميم تطبيق هذا النظام في مدارس التعليم الثانوي ، ونظراً لارتباط ذلك بموضوع الدراسة الحالية من حيث المدخلات الطلابية الملتحقة بكليات التعليم التطبيقي يجدر هنا تناول هذا النظام بشيء من التفصيل.

**نظام الساعات المعتمدة في التعليم الثانوي :**

شهد التعليم الثانوي في دولة الكويت تطورات متعددة شملت فلسفته ومناهجه وتنظيمه وأساليب الدراسة والتقويم فيه.

وكانت هذه التطورات نتيجة حتمية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع الكويتي خلال نصف القرن الأخير التي من أهمها :

الثروة النفطية وانفتاح الكويت على العالم الخارجي وما استتبعه من تغيرات الأحوال الاقتصادية والسكانية والثقافية.

ومن أهم التجديدات التي أدخلت على نظام التعليم الثانوي بالكويت خلال العقد الماضي تطبيق نظام الساعات المعتمدة في الدراسة في أغلب المدارس الثانوية وذلك حتى يمكن القضاء على الازدواجية بين التعليم العام والتعليم الفني من خلال دمج الدراسات النظرية بالدراسات الفنية وحتى يمكن التفاعل مع اتجاهات وميول ورغبات الطلاب وحاجاتهم التعليمية المستجدة من ناحية ، والوفاء بمتطلبات التنمية للمجتمع من ناحية أخرى.

وانطلاقاً من الهدف الشامل للتربية في الكويت وبقية الأهداف العامة للتربية المتضمنة في وثيقة الأهداف العامة للتربية في دولة الكويت الصادرة عن وزارة التربية في مارس عام ١٩٧٦ ([1]) وكذلك أهداف المراحل التعليمية الصادرة في نوفمبر عام ١٩٨٣ ([2]) وتمشياً مع سياسة وزارة التربية في تطوير العمل التربوي باستمرار وثبات طرحت في العام الدراسي ٧٨ / ١٩٧٩ صيغة نظام الساعات المعتمدة (المقررات) في التعليم الثانوي باعتبارها صيغة

---

١- وزارة التربية - الأهداف العامة للتربية في دولة الكويت - مرجع سابق - ص ٢١.
٢- وزارة التربية - أهداف المراحل التعليمية - الكويت - نوفمبر ١٩٨٣ - ص ٤.

مستحدثة لتوسيع وتطوير التعليم الثانوي وفق مفاهيم المدرسة الثانوية الشاملة والمعرفة الوظيفية ، الهادفة إلى ربط الدراسة بحياة الطالب وبيئته ونشاطه الذاتي واختياره لبرنامجه الدراسي على أساس من المرونة وتحمل المسئولية تجاه دراسته ، وقد قام نظام الساعات المعتمدة في دولة الكويت على عدد من الأسس والمبادئ هي ([1]) :

١ - مبدأ التعلم الذاتي.

٢ - ترسيخ قاعدة ثقافية عريضة لدراسة الطالب.

٣ - مراعاة الفروق الفردية بين الطلبة.

٤ - مبدأ الاختيار والمرونة في انتقال الطالب من تخصص إلى آخر.

٥ - تعزيز الإرشاد والتوجيه الدراسي والمهني.

٦ - التقويم المستمر وتنويع أساليبه.

٧ - الموازنة بين الدراسات النظرية والدراسات التطبيقية.

٨ - تشجيع المواهب الخاصة ([2]).

وقد استهدف تطبيق نظام الساعات المعتمدة بالتعليم الثانوي تحقيق الجوانب التالية في شخصية المتعلمين وهي :

١ - إعداد الشباب فكرياً واجتماعياً وخلقياً وجسمانياً استناداً إلى التعاليم الإسلامية والتراث العربي وألوان من العلوم والمعارف المعاصرة.

٢ - إعداد المتعلمين للوفاء بحاجة المجتمع في مختلف التخصصات.

٣ - تنويع برامج التعليم بما يتفق وميول المتعلمين واستعداداتهم.

---

١- وزارة التربية - أهداف المراحل التعليمية - مرجع سابق - ص ٥.

٢- حسن جميل طه - تقرير المدرسين لمدى تحقيق أهداف نظام المقررات في التعليم الثانوي بدولة الكويت - جامعة الكويت - كلية التربية - فبراير ١٩٨٨ - ص ٤.

٤ - اعتبار التعليم الثانوي جزءاً يكفل الترابط والتنسيق بين برامج التعليم العام من ناحية والتعليم الجامعي والفني من ناحية أخرى.

٥ - توفير فرص متكافئة أمام جميع الطلاب.

٦ - كفالة التنمية الذاتية للأفراد مع تنمية المجتمع بالتحسين النوعي مع الاهتمام بالنواحي التكنولوجية.

٧ - تطبيق التوازن بين المواد المختلفة (نظرية وعلمية) أو (عملية وأدبية) ورعاية الموهوبين المتفوقين ([1]).

ويبلغ عدد المدارس الثانوية التي يطبق بها هذا النظام ثلاثين مدرسة ثانوية للبنين والبنات ، يبلغ عدد الطلبة والطالبات بها ١١٤١٧ وفقاً لإحصائية ١٩٩٢ / ١٩٩٣ ([2]).

وباستحداث هذه الصيغة التربوية الجديدة في نظام التعليم الثانوي ، فإن تجربة الكويت هذه اتخذت طابعاً متميزاً ، إذا جمعت بين فكرة المدرسة الشاملة واتخاذ نظام المقررات أساس لتنظيم بنية وهيكل المدرسة الثانوية في الكويت ، إذ يشترك الطلبة جميعاً في مقررات مشتركة ويختار كل منهم التشعيب الذي يلائمه ، وللجميع حق الاختيار لمواد معينة.

وبذلك يمكن القضاء على الفصل والتمييز بين التعليم الأكاديمي والتعليم الفني والمهني. وتعتمد المدرسة العمل كركيزة أساسية في الإعداد لجميع الطلاب أياً كانت تشعيباتهم ، كما توفر لطلبتها نظام الإرشاد العلمي والتربوي ويتيح للطالب أن يختار برنامجه الدراسي في ضوء التعرف على قدراته وميوله.

وإضافة إلى ذلك ، شملت تجربة الكويت في تطوير التعليم العام ، إدخال الدراسات العملية في برامجه بهدف تأصيل قيمة العمل عند الطلاب.

وقد جاءت مؤشرات نتائج الدراسات التي أجريت على مخرجات هذا النظام من الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي والجامعي لتؤكد على أن هذا النظام أكثر تحقيقاً لأهداف المرحلة

---

١- وزارة التربية والتعليم - إدارة التعليم الثانوي - التعليم الثانوي في الكويت - مطابع القبس - ١٩٨٠ - ص ٢٥.

٢- وزارة التربية - التقرير الوطني حول تطور التربية - دولة الكويت - ١٩٩٢/٩٠ - (سبتمبر ١٩٩٢) ص ٣٤.

وأكثر مراعاة للظروف الفردية بين الطلبة وأنجح إعداداً لهم للحياة العامة والمهنية والتخطيط لدراساتهم كما وأنه يحقق أهدافه بصورة أفضل من النظام التقليدي في جوانب إعداد الطالب لمرحلة الدراسة العليا والجامعية ([1]).

**ب – التعليم الجامعي :**

يقدم التعليم الجامعي والعالي في الكويت من خلال جامعة الكويت هذا فضلاً عن عدد من مؤسسات التعليم التابعة لوزارة التعليم العالي والتي تتضمن عدداً من الكليات والمعاهد في مجالات نوعية متخصصة مثل (المعهد العالي للفنون الموسيقية – المعهد العالي للفنون المسرحية) هذا فضلاً عن الكليات العسكرية المتخصصة ، وسوف يتم التركيز هنا على جامعة الكويت وذلك اتساقاً على أهداف هذا البحث.

**١– جامعة الكويت :**

جامعة الكويت مؤسسة حكومية أنشئت في أكتوبر عام ١٩٦٦ بعد خمس سنوات من حصول دولة الكويت على استقلالها وتحقيق سيادتها ، وقد جاء إنشاء الجامعة استجابة لمتطلبات حيوية في بناء دولة حديثة.

وعند إنشائها افتتحت الجامعة بكليتين : كلية العلوم والآداب والتربية وكلية البنات الجامعية قوامها (٤١٨) طالباً وطالبة و (٣١) عضو هيئة تدريس ، والآن وبعد مرور تسعة وعشرين عاماً جامعياً فهي تضم عشرة كليات تمنح تسع منها درجة الإجازة الجامعية وتختص العاشرة بالدراسات العليا والتي أنشئت عام ١٩٧٧ بهدف الإشراف على برامج الدراسات العليا والمحافظة على نوعيتها ([2]).

وتنامى عدد طلبة الجامعة سنة بعد أخرى ليصل في العام الجامعي ٩٤ / ١٩٩٥ إلى حوالي ١٧٠٠٠ ألف طالب ، وتتبنى الجامعة سياسة للقبول أكثر إنتقائية حيث لا يزيد المقبولون عن ٣٥٪ من إجمالي عدد خريجي الثانوية العامة ويشكل الطلبة المسجلون في مجالات العلوم الأساسية التطبيقية تنامياً واضحاً خلال فترة الخمس سنوات الأخيرة وهو ما

---

١– ناديه شريف "دراسة مقارنة لمستويات النجاح والقيمة التنبؤية في المرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية لطلبة نظام المقررات والنظام التقليدي " في : المجلة التربوية ع ١١ مجلد ٤ (١٩٨٨) – ص ٦٤.

٢– جامعة الكويت – حقائق وأرقام – مطبعة جامعة الكويت – الكويت (١٩٨٧) – ص ٢٦.

يتوافق مع منحى متطلبات واحتياجات التنمية الوطنية بشكل أكبر ، وتتبع جامعة الكويت في دراساتها نظام الساعات المعتمدة عوضاً عن نظام السنوات الدراسية التقليدي ذي التوجه التخصصي والتي رسمت المناهج فيه على غرار الأنماط المتوفرة في غالبية جامعات الدول العربية والذي كان مطبقاً في كليات جامعة الكويت منذ بداية نشأتها.

وقد تم العمل بنظام الساعات المعتمدة في جامعة الكويت والتحول التدريجي في تطبيقه بالكليات المختلفة بدءاً من عام ١٩٧٤.

وقد وقع اختيار مجلس الجامعة على كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية لتكون اللبنة الأولى في تجربة الأخذ بهذا النظام التربوي الحديث لتحدوها بعد ذلك بقية كليات الجامعة باستثناء كلية الطب والعلوم الطبية المساعدة وكلية الحقوق ووفقاً لنظام الساعات المعتمدة فإن العام الجامعي يتألف من فصلين دراسيين (خريفي - ربيعي) مدة كل فصل دراسي ١٧ أسبوع بالإضافة إلى فصل صيفي اختياري مدته ٨ أسابيع ([1]).

وتتبع فلسفة جامعة الكويت من خلال الإطار العام الذي تحدده رسالتها والذي أقره مجلس الجامعة في الاستفادة من ثمار المعرفة والتراث العلمي وتنمية الثروة البشرية ورفع كفاءتها الإنتاجية والنهوض بالشباب فكرياً وروحياً وثقافياً والاهتمام بالطالب وتوفير جميع الإمكانات لنمو شخصيته وملكاته الخلاقة وإمداده بصورة مستمرة بالنصح والإرشاد والرعاية ([2]).

وتحدد اللائحة الدراسية للجامعة نظام الدراسة وفقاً لنظام الساعات المعتمدة الذي يعمل على تحقيق عدد من الأهداف التربوية من أهمها :

* مراعاة الفروق الفردية للطالب وفقاً لنظام يسمح بالتميز وإنهاء المقررات الدراسية للمتفوقين بمدة أقل من الطلبة ذوي المستوى المتوسط ، والذي حددت مستوياته الأكاديمية للمقررات بمدة أربع سنوات دراسية.

* ما يوفره هذا النظام من مقومات أساسية لعملية التعليم الذاتي تتعلق باختيار المجال الدراسي والمقررات والمسار المهني وتعزيز الثقة بالنفس.

---

١- مكتب التربية العربي لدول الخليج - دليل الجامعات في دول الخليج العربي - الرياض ، مكتبة التربية (١٩٩٣) ص ١١٩.

٢- جامعة الكويت - الدليل الدراسي العام ٨٥ / ١٩٨٦ - جامعة الكويت ، الكويت (١٩٨٥) ص ١٦٠.

* إتاحة الفرصة للطالب بصورة أكثر واقعية للمشاركة في تطوير محتويات أسلوب عرض المادة العلمية للمقرر الدراسي من خلال مشاركة فعالة للطالب في العملية التعليمية والاحتكاك والتفاعل الذي يتيحه هذا النظام ما بين عضو هيئة التدريس والطالب.

* التركيز على موضوعية المادة كمقرر دراسي يجب إكماله وفقاً للوقت المحدد والتركيز على فهم الطالب لنفسه ومادته وقدراته على التحصيل.

كما يعمل نظام الساعات المعتمدة على تحقيق أهم دعامات نجاحه الأساسية وهو عملية الإرشاد الأكاديمي بما يوفره من تحقيق علاقة مستمرة بين الطالب وعضو هيئة التدريس المشرف على برنامجه الأكاديمي منذ بداية التحاقه إلى حين تخرجه وتهدف عملية الإرشاد الأكاديمي في الجامعة إلى مساعدة الطالب في رسم السياسة التعليمية الخاصة به لإنجاز الخطة الدراسية بما تحويه من مقررات دراسية في مجال التخصص الرئيسي والمساند والذي يحدده بذاته ويتفق مع قدراته وظروفه وإمكانياته واتجاهه المهني ، كما يعمل المرشد الأكاديمي من أعضاء هيئة التدريس على تعريف الطالب بنظام الدراسة ولوائح الأنظمة الجامعية المعمول بها في الجامعة وخاصة فيما يتعلق بنظام التسجيل والامتحان والإنذار والتسهيلات التي توفرها الجامعة لمنتسبيها والذي يهدف لتقديم المساعدة الأكاديمية والعمل على التخطيط العلمي السليم والحياة الجامعية للطالب. ولذا فإن المرشد الأكاديمي يحتفظ بملف أكاديمي لكل طالب ممن يشملهم نطاق إشرافه ، ويتضمن هذا الملف البيانات والمعلومات التالية :

* استمارة بيانات عامة صادرة من مركز الحاسب الآلي تتضمن كافة البيانات التفصيلية الخاصة بالطالب وبرنامجه الدراسي منذ التحاقه.

* استمارة الخطة الدراسية وتشمل الخطة الدراسية والتي تحتوي على متطلبات القسم العلمي والكلية والجامعة والمقررات الاختيارية.

ولا تقتصر عملية الإرشاد الأكاديمي في جامعة الكويت على العلاقة المباشرة بين عضو هيئة التدريس والطالب كأحد القنوات الرئيسية لعملية الإرشاد في جامعة الكويت.

ولكن هنالك قنوات أخرى تتفاعل لنجاح هذه العملية وهي مكاتب التوجيه والإرشاد في الكليات وهي أجهزة مهنية متخصصة في عمادة الكليات المختلفة تلتقي وتتعاون من أجل

توجيه ومساعدة ومتابعة المسيرة الأكاديمية للطالب في إطار الخطة الدراسية الخاصة به والعمل على تحقيق حاجاته الدراسية وحل المشكلات والصعوبات التي تعترضه ([1]).

ويعمل في مكتب التوجيه والإرشاد عدد من المختصين في الشئون العلمية والتسجيل والإرشاد الأكاديمي لمساعدة الطلبة الذين يواجهون صعوبات ومشاكل أكاديمية أثناء وخلال فترة التحاقهم بالجامعة.

ويقوم مكتب التوجيه والإرشاد بتقديم المساعدة الممكنة للطالب بهدف تخطي تعثره الأكاديمي وذلك بالتعاون والتنسيق مع المكاتب النوعية والمختصة في هذا الشأن ، ويعد مكتب التوجيه والإرشاد بكلية التربية بجامعة الكويت من أكثر هذه المكاتب اختصاصاً ومهنية نظراً لطبيعة الكلية والاستفادة من أعضاء هيئة التدريس بها لأداء بعض المهام التخصصية بالمكتب حيث يتكون الهيكل التنظيمي لمكتب التوجيه والإرشاد في كلية التربية بجامعة الكويت من الوحدات المختصة التالية :

- وحدة الإرشاد الأكاديمي.
- وحدة الإرشاد النفسي.
- وحدة شئون الطلبة.
- وحدة المعادلات ([2]).

تهدف هذه الوحدات المهنية إلى تحقيق الوظائف التالية :

١- التوجيه والإرشاد الأكاديمي لطلبة كلية التربية عن طريق لجان العمل الفردية والجماعية.

٢- توجيه وإرشاد طلبة الكلية فيما يصادفونه من مشكلات أكاديمية واجتماعية ونفسية.

٣- المساهمة في إجراء البحوث والدراسات في مجال التوجيه والإرشاد ذات الطبيعة الميدانية بالتنسيق مع الأقسام المختصة.

---

١- سهام القبندي . مرجع سابق . ص ٨٣.

٢- جامعة الكويت - مكتب التوجيه والإرشاد بكلية التربية - نشرة عن إنجازات المكتب - (د ت) ص ١.

٤- تعريف طلبة المرحلة الثانوية بنظم ولوائح القبول والدراسة في كليات الجامعة وذلك عن طريق الزيارات والندوات التربوية ، بالإضافة إلى عدد من الوظائف والأهداف الأخرى لهذه المكاتب وفقاً للطبيعة التخصصية للكليات ذاتها ([1]).

وقد أشارت عدد من الدراسات والبحوث إلى أن نظام الساعات المعتمدة في جامعة الكويت يعاني من عدد من المشكلات لعل من أهمها :

- نقص في تفهم طبيعة نظام الساعات المعتمدة ، حيث يعاني مثلث العملية التربوية (الطالب - عضو هيئة التدريس - الهيئة الإدارية) في جامعة الكويت من قصور واضح في الإلمام في المفاهيم النظرية والخبرة العملية لضمان نجاح تطبيق هذا النظام ([2]).
- نقص التنسيق والانضباط في بدء الخطط الدراسية وتنفيذها ، حيث تعاني عملية بناء الخطط الدراسية وصحائف التخرج وتنظيمها وبرمجتها ومتابعة تنفيذها كثير من الاضطراب الذي قد يسبب بعض المشكلات لكل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والهيئة الإدارية ([3]).
- النقص الكمي والكيفي لأعضاء هيئة التدريس ، مما يترتب في مشكلة قصور الشعب الدراسية وإغلاقها وضيق عملية الاختيار للمقررات الدراسية لدى الطلبة مما يشكل صعوبات في الجدول الدراسي وتنظيم الأرقام الخاصة بهم ، كما يمثل انخفاض مستوى الإلمام بمفاهيم النظام ومستوى الإعداد والتأهيل لأعضاء هيئة التدريس صعوبة في التفاعل بين النظام الدراسي والطالب وهيئة التدريس ([4]).
- القصور في إشباع الحاجات الإرشادية للطلاب ويأتي في مقدمتها الحاجة إلى تقديم المساعدة المتخصصة وإشباع الحاجة الإرشادية في المجالات ذات العلاقة المباشرة بحياة الطالب وعلى وجه الخصوص الحاجات ذات الطابع الشخصي والأسري

---

١- المرجع السابق - ص ٧.
٢- حسن الزيد - "قصور بعض الشعب في جامعة الكويت" في : **مجلة على الطريق** - السنة الثالثة ١٩٨٣ - ص ٢٦.
٣- مرجع سابق.
٤- المرجع السابق - ص ٢٧.

والتربوي ، ومع تعدد الجهات والأجهزة التي تفترض أن تعمل على إشباع هذه الحاجات لدى الطلاب إلا أنها فشلت في تحقيق خدماتها في هذا الجانب ([1]).

وعليه فإن تجربة دولة الكويت في تحقيق الإشراف بين مرحلتي الثانوي والجامعي تنحصر في تطبيق نظام المدرسة الثانوية الشاملة واتخاذ نظام الساعات المعتمدة أساس لتنظيم بنية وهيكل المدرسة الثانوية في دولة الكويت أو على مستوى التعليم العالي الجامعي بتطبيق هذا النظام الحديث والتخلي عن نظام السنوات الدراسية التقليدي ، مما يقضي على التمييز بين نظم الدراسة في مرحلة التعليم قبل الجامعي والجامعي بحيث تكون المدرسة الثانوية بنظامها الجديد ركيزة أساسية لإعداد الطلاب لمرحلة التعليم العالي خاصة فيما يتعلق بالتشعيبات الدراسية المهنية التي سيلتحق بها الطالب في مسيرة إكمال دراسته العليا.

**ثانياً : الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب :**

كانت نشأة التعليم التطبيقي والتدريب بدولة الكويت مصاحبة لتكثيف أنشطة التنقيب عن النفط وإنتاجه وتصديره ، حيث كانت بداياته تعليماً فنياً ومهنياً عندما بدأت الشركات العاملة في هذا المجال في تنظيم برامج تدريبية لإعداد العمالة الوطنية لممارسة بعض المهن اللازمة لتنفيذ أنشطتها ، ونظراً لارتباط البحث هنا بهذه النوعية من التعليم فإننا سنتناول عرض الاتجاهات الرئيسية لتجربة الكويت في تطوير التعليم الفني والمهني (التطبيقي والتدريب) وارتباطه بأهداف التنمية ومتطلباتها وهي بذلك ليست استقصاءً تاريخياً لنشأة هذا التعليم وتطوره وأن حرصنا على عرض المراحل الأساسية لتطور هذا التعليم بما يوضح جذور التجديد وخلفياته.

إن الدارس لنشأة التعليم الفني والمهني وتطوره في دولة الكويت يقف أمام عدة مراحل متسارعة من التطور في اتجاهات هذا التعليم ومستوياته ومناهجه وخططه والمتابع للفترات الزمنية التي تصل بين تطور والذي يليه يلحظ تناقضاً واضحاً في تلك الفترات الزمنية وهو أمر يعكس تطور المجتمع الكويتي وتزايد حاجاته ومن ثم ازدياد الطلب على القوى العاملة الفنية اللازمة لمتطلبات التنمية فيه.

ويمكن أن نقسم تطور التعليم الفني في الكويت إلى ثلاثة مراحل متميزة :

---

١- ناديه شريف ومحمود عوده - المرجع السابق - ص ١٣٥.

**١- مرحلة النشأة :**

والتي كان هدفها إعداد الحرفيين وكتبة الحسابات ومرحلة التحول إلى إعداد مساعدي الفنيين والتقنيين والتي كانت بدايتها في مطلع الخمسينات استجابة لحاجة بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية بالإضافة إلى حاجة سوق العمل إلى فئات من الحرفيين ومساعدي الفنيين في مختلف مجالات الإنتاج والخدمات.

وكانت مسئولية هذا النوع من التعليم موزعة - بحكم النشأة - بين وزارة التربية التي أنشأت الكلية الصناعية سنة ١٩٥٥/٥٤ والمدرسة الثانوية التجارية للبنين سنة ١٩٦٤/٦٣ ، والثانوية الفنية للبنات سنة ١٩٦٨/٦٧. وبين وزارات الدولة المختلفة والتي أنشأت كل واحدة منها معهداً أو مركزاً للتدريب يكاد يقتصر في عداد طلابه نوعاً وكماً على تلبية حاجة الوزارة التي أنشأته إلى خريجيه في المدى القريب ، وقد مر هذا التعليم بهذه الفترة بمراحل متعددة من محاولات التطوير والإصلاح كانت في جملتها تتسم بالجزئية والمرحلية بسبب تنوع وتعدد الجهات المسئولة عنه ([1]).

**٢- مرحلة التطوير :**

لقد فرضت المعدلات السريعة للتنمية في دولة الكويت خلال فترة السبعينات ، ونقص الكفاءات الفنية اللازمة لمواجهة متطلبات مشروعات التنمية ضرورة المراجعة الشاملة لبرامج إعداد العمالة الفنية في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات الطبية المساعدة بهدف العمل على زيادة نسبة مساهمة أبناء البلاد وتكوين أطر قادرة على شغل الوظائف الحاكمة اللازمة لقيادة التنمية ، وتوفير الفنيين اللازمين لمشروعاتها.

وقد جاءت المناداة بضرورة المراجعة الشاملة لبرامج التعليم الفني من داخل وزارة التربية كما جاءت من خارجها بحيث بدت مطلباً قومياً ، وأسفرت عن وضع استراتيجية جديدة لتطوير التعليم الفني والمهني تقوم على أساسين ([2]) :

---

١- يوسف عبدالمعطي : " **تجربة الكويت في تجديد التعليم الفني والمهني وتطويره** " - في : الاجتماع الإقليمي لتجديد التعليم الثانوي وإعداد الفنيين في الدول العربية ، الكويت ، ٢٣ - ١٩٨٢/١٠/٢٧ ، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (١٩٨٢) ، ص ١١٩.

٢- المرجع السابق ، ص ١٢١.

الأساس الأول :

إن أية محاولة لإصلاح التعليم الفني يجب أن تتم من خلال إصلاح التعليم العام ، لأنه لا يمكن إصلاح الجزء دون إصلاح الكل لأن مدخلات التعليم الفني مهما يكون مستواه هي من مخرجات التعليم العام ([1]).

وقد ترتب على الأخذ بهذا الأساس إعادة تنظيم التعليم الثانوي العام والبدء بإنشاء مدارس نظام المقررات ، بما يؤدي إلى أن يدخل التعليم التقني في نسيج التعليم العام ، والربط بين التعليم والعمل وبين العلم والحياة وبين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية لإعداد المواطن ، مما يؤدي إلى تغيير جذري على المدى البعيد في النظرة الاجتماعية للتعليم الفني والمهني ، ومما يعرف الطالب بأهمية التكنولوجيا في حضارة العصر ودورها فيه ، ويوفر فرص اختيار أفضل أمام الطالب لمستقبله المهني ([2]).

الأساس الثاني :

تتعايش في اقتصاد الكويت عناصر الوفرة والندرة : الوفرة في ارتفاع نصيب الفرد من الادخار ورأس المال النقدي بحيث يعتبر مستوى الدخل الفردي في الكويت من أعلى الدخول في العالم ([3]) ، إلى جوار ما يتميز به ذلك من الاقتصاد من كونه معتمداً على مورد وحيد متجه إلى النضوب هو النفط والندرة في العنصر البشري ؛ فالكويتيون أقل من نصف السكان يسهمون بحوالي الثلث في تكوين قوة العمل.

إن وفرة الدخل وندرة العنصر البشري واتجاه الاقتصاد على مورد وحيد تفرض على الاقتصاد الكويتي أن يتبنى مشروعات تقوم على الاستخدام الكثيف لرأس المال ، الأمر الذي يوجب استخدام تقنيات متقدمة تحتاج إلى استيراد أقل عمالة ممكنة ، مما يجعل حاجة مثل هذه المشروعات ماسة إلى إعداد الفنيين من أبناء البلاد ومن هنا اتجه تطور التعليم الفني

---

١- محمد محمد حسان ، محمد أحمد الغانم – مستقبل التعليم الفني والمهني بدولة الكويت – وزارة التربية – ١٩٧٥ – ص ٤٣.

٢- حمود المضف – تقرير دولة الكويت – التقرير الثاني – ندوة المسئولين عن التعليم العالي والمتوسط في الوطن العربي – تونس (٩/٢٨ – ١٩٨٠/١٠/٢) – ص٣٤٧.

3- UN. United Nations Statistical Yearbook, 1978 , New York , P. 193.

والمهني لإعداد العمالة الفنية الوسط في معاهد وكليات نظام السنتين بعد الثانوية العامة كشرط أساسي لنجاح التنمية في المدى البعيد ([1]).

وفي إطار هذا التطوير تم إنشاء المعاهد الفنية والمهنية التالية :

- معهد التربية للمعلمين والمعلمات ، بدأت الدراسة بهما في سنة ١٩٧٣/٧٢.

- المعهد التجاري للبنين والبنات ، بدأت الدراسة به في سنة ١٩٧٦/٧٥.

- معهد الكويت للعلوم الصحية بنين وبنات ، بدأت الدراسة به للبنات سنة ١٩٧٥/٧٤ وللبنين سنة ١٩٨٢/٨١.

- معهد الكويت للتكنولوجيا التطبيقية ، بدأت الدراسة به سنة ١٩٧٧/٧٦.

وتقوم الدراسة بهذه المعاهد وفق نظام المقررات وما يعنيه ذلك النظام من التركيز على أساسيات المعرفة والاعتماد على أساليب التعلم الذاتي وتوفير فرص النمو التعليمي أمام القادر والراغب من خلال تنوع الدراسة وشمولها ، والأخذ بنظام التقويم المستمر والاهتمام بجوانب التدريب العملي في المعهد وفي مواقع العمل والإنتاج ([2]).

**٣- مرحلة التجديد والتجويد :**

أ - مشروع التقويم الذاتي للمعاهد الفنية والمهنية :

حيث هدف هذا المشروع إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى تجديد وتحديث هذا النوع من التعليم ، فقد قامت المعاهد الفنية والمهنية بإجراء عملية تقويم ذاتي شامل للتعرف على مدى التقدم الذي وصلت إليه بالتعاون مع الهيئة الجنوبية لتقويم برامج الجامعات والمعاهد والاعتراف بها في الولايات المتحدة الأمريكية (**Southern Association of Colleges and Schools - SACS**) من خلال قيام كل معهد بتقويم كافة جوانب العمل التربوي الذي يؤديه لاستخدام معايير وأدوات علمية للتقويم في ضوء أهداف المعهد والمستويات العالمية ، وتقوم جهة محكمة بزيارة المعهد والإطلاع على نتائج تقويمه الذاتي

---

١- يوسف عبدالمعطي - مرجع سابق - ص ١٢٣.
٢- يوسف عبدالمعطي - مرجع سابق - ص ١٢٥.

وإبداء الرأي في جوانب القوة أو القصور في الأداء وتقديم مقترحات للنهوض والتطوير. وتساعد الهيئة الجنوبية المذكورة المعاهد في التدريب على أساليب التقويم الذاتية المستخدمة عالمياً كما تقوم بنشر نتائج التقويم في جميع المعاهد والجامعات في الولايات المتحدة من خلال جهازها الرسمي ([1]).

واستغرق إنجاز هذا المشروع حوالي ثلاث سنوات وشمل التقويم جميع الجوانب التي تضمها معاهد التعليم الفني والمهني وهي ما أطلق عليها إسم "المعايير" وهي :

١ - الأهداف.

٢ - التنظيم والإدارة.

٣ - البرنامج الدراسي.

٤ - الموارد المالية.

٥ - الهيئة التدريسية.

٦ - المكتبة.

٧ - الخدمات الطلابية.

٨ - المباني والتجهيزات.

٩ - الأنشطة الخاصة.

١٠- البحث العلمي ([2]).

ومن أهم نتائج عملية التقويم الذاتي :

- تكوين فكر مشترك بين العاملين في المعاهد.

---

١- وزارة التربية - إدارة التعليم الفني والمهني - الدليل العام للتقويم الذاتي لمعاهد التعليم الفني والمهني -الكويت - فبراير ١٩٨٢ - ص ١٩.

٢- حمود المضف - مرجع سابق - ص ٣٥٠.

- التوصل إلى تحديد دقيق الأهداف العامة للتعليم الفني والمهني والخاصة بكل معهد وقسم علمي.

- تقويم الواقع بأسلوب علمي والتوصل إلى الأساليب التي تؤدي إلى تطويره.

- التعرف على المستويات العالمية المناظرة في الأداء ومقارنة الأداء الفعلي في ضوئها ، بهدف الارتقاء بمستوى الأداء في المعاهد إلى المستوى المطلوب.

- توفير قيادات لهذا التعليم أكثر وعياً وتفهماً لأهدافه ومشكلاته وأكثر قدرة على السير به في طريق التطور الصحيح لتحقيق الأهداف وتذليل المشكلات.

- توفير الفرص للإفادة من التجارب التربوية للبلاد التي سبقت دولة الكويت في مضمار التعليم الفني والمهني في ضوء معايير عالمية معترف بها.

- توفير فرصة الاعتراف بالمستوى العلمي بالمعاهد الفنية والمهنية في جميع الأوساط العلمية والجامعات بالولايات المتحدة ([1]).

وكان لنتائج عملية التقويم الذاتي وما انتهت إليه من توصيات كانت من أهم المصادر التي اعتمدت عليها اللجان التي شكلتها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لإعداد لوائح ونظم العمل بالهيئة وتطوير خطط وبرامج التعليم التطبيقي والتدريب في معاهد ومراكز الهيئة ([2]).

**٤- إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب :**

كانت الحاجة الماسة إلى توفير رؤية لاحتياجات سوق العمل في الكويت إلى العمالة بكافة مستوياتها من منظور شامل وراء إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

كما كانت الاتجاهات التربوية الداعية إلى إزالة الحواجز بين التعليم والتدريب والعمل إلى إيجاد صيغة جديدة لهذا المفهوم والعمل ضمن اتجاه جديد لإيجاد صيغة موحدة لهذه الهيئة ، فمراكز التدريب ومعاهده تحتاج إلى قدر مناسب من التعليم ، ومعاهد التعليم الفني

---

١- حمود المضف - مرجع سابق - ص ٣٥١.
٢- يوسف عبدالمعطي - مرجع سابق - ص ١٦٦.

والمهني تحتاج إلى قدر ضروري من التدريب ، بالإضافة إلى وجود قطاع كبير من قوة العمل غير معد وظيفياً ويحتاج إلى برامج تدريبية أثناء الخدمة.

والتكلفة المالية العالية للتعليم التطبيقي والتدريب لا تسمح للمجتمعات بهدر أموالها وجهودها في تكرار الأنشطة وتوزيعها في الوقت الذي يمكن فيه من خلال النظرة الشاملة تكثيفها والتنسيق بينها بما يرفع مستوى الأداء ويوفر المال والجهد في الوقت ذاته ([1]).

وصدر المرسوم بقانون رقم ١٩٨٢/٦٣ بإنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والذي قضى بضم كل من إدارة التعليم الفني والمهني بوزارة التربية والإدارة المركزية للتدريب في كيان واحد هو الهيئة ([2]).

**ثالثاً : أهداف ونظام الدراسة بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب :**

**أ- أهداف الهيئة النوعية :**

للهيئة أهداف نوعية في المدى المتوسط وأهداف للمدى البعيد لخدمة المحاور الرئيسية لاستراتيجية التنمية في الدولة وكذلك أولويات المسار التخطيطي سعياً لتحقيق التنمية البشرية التي تعتبر الغاية والوسيلة في التقدم الحضاري والطريق الصحيح لتصحيح الخلل الاقتصادي والاجتماعي للأوضاع الحالية وتتمثل أهداف الهيئة كما وردت في الخطة الخمسية ٩١/٩٠ - ٩٥/٩٤ كما يلي ([3]):

**١ . أهداف الهيئة للمدى البعيد :**

- تقليل العجز من العناصر الفنية والعُمالة الفنية والعمالة الحرفية واليدوية في قوة العمل المواطنة في شتى مجالات الإنتاج والخدمات.
- تنمية وتطوير مستوى إنتاجية وكفاءة العاملين من خلال برامج التدريب أثناء الخدمة.

---

١- حمود المضف - مرجع سابق - ص ٣٥٢.
٢- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - تقرير إنجازات - الكويت - ديسمبر ١٩٩٢ - ص٢.
٣- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - التقرير السنوي ١٩٩٢/٩١ - ص ٩.

- الارتقاء بمعدلات أداء العاملين بالقطاعات الاقتصادية المختلفة وتحسين الإدارة في المستويات الإشرافية.

**٢ . أهداف الهيئة في المدى المتوسط :**

- تنمية وتطوير قوة العمل المواطنة كركيزة أساسية لتشغيل النشاط الاقتصادي وبناء النهضة التنموية.

- الإفادة من التطورات الحادثة في مجال التعليم التطبيقي والتدريب والتقنيات ووسائل الإيضاح عن طريق تبادل الخبرات مع الجهات المناظرة.

- توفير الأيدي العاملة المواطنة في شتى مجالات الإنتاج والخدمات.

- تحديث البرامج وتنوعها بالقدر الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب من المهن والتخصصات.

- توجيه الطلبة نحو التخصصات في المجالات التي تتناسب واستعداداتهم وميولهم المهنية وتتفق مع احتياجات التنمية.

- تدعيم دور المرأة في عمليات التنمية والبناء وزيادة مساهمتها في المهن والتخصصات.

- زيادة معدلات الأداء والكفاية الإنتاجية لدى فئات العاملين.

- تلبية احتياجات الأفراد من برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر.

- تنمية وتطوير أداء العاملين بالهيئة.

- المشاركة في تحسين وتطوير الخدمات والمرافق الرئيسية ، وتنمية القطاع الخاص ، وترسيخ وتطوير القاعدة التقنية في البلاد ، ودراسة جدوى المشروعات التي تحقق أهدافاً إنتاجية وتنموية وغير ذلك من الأهداف ([1]).

وقد نصت المادة (١٢) من القانون على أن الغرض الرئيسي من إنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب هو توفير وتطوير القوى العاملة الوطنية وذلك لمواجهة النقص في

---

١- المرجع السابق – ص ١٠.

الأيدي العاملة الفنية الكويتية وبناءً على الاستراتيجيات المقررة للهيئة وأهمها إعداد الإنسان الكويتي الذي يساهم في بناء مجتمعه ، وتسعى الهيئة متمثلة بكلياتها ومراكز التدريب فيها إلى تحقيق أهدافها من خلال التركيز على تحقيق التوازن في التدريب والتأهيل بين الرجال والنساء ، وعلى تقديم برامج علمية ومهنية متنوعة تسد احتياجات سوق العمل الكويتي ([1]) ، وعلى الأخص قطاع التعليم التطبيقي في الكليات الذي يستهدف الآتي :

- الإعداد المهني من خلال برامج التعليم التطبيقي لقوى عاملة جديدة تدخل سوق العمل أول مرة.
- الاهتمام بالبحوث العلمية التطبيقية وتقديم الاستشارات والمعونة الفنية لطالبيها من المؤسسات الحكومية والأهلية.
- توفير وتطوير الخدمات التعليمية وخاصة في مجال التقنيات التربوية والقياس والتقويم والخدمات المكتبية.
- استحداث الشعب والتخصصات الجديدة بكليات التعليم التطبيقي وتوسيع مجالات تعليم المرأة.

ويتبع هذا القطاع أربع كليات هي :

**١- كلية التربية الأساسية :**

تقوم الكلية بإعداد المعلمين والمعلمات للعمل بالتدريس في المراحل المختلفة من التعليم العام ، وتضم الكليات الأقسام التالية :

- التربية الإسلامية
- التقنيات
- اللغة العربية
- المكتبات
- الدراسات الاجتماعية
- الاقتصاد المنزلي
- التربية
- التربية الفنية

---

١- وزارة التربية - <u>التقرير الوطني حول تطور التربية في الكويت ١٩٩٢/٩٠</u> - مرجع سابق ، ص ١٦٣.

- علم النفس
- التربية البدنية
- الرياضيات
- التربية الموسيقية
- العلوم
- التصميم الداخلي

**٢- كلية الدراسات التجارية :**

تتولى الكلية إعداد الكوادر الوطنية في المجالات الإدارية والتجارية والمالية وتضم الأقسام العلمية التالية :

- الحاسب الآلي
- القانون
- اللغة الإنجليزية
- الآلة الكاتبة
- الإحصاء
- التدريب المكتبي والاختزال
- التأمين والبنوك
- الإدارة والسكرتارية
- الاقتصاد
- المحاسبة

**٣- كلية الدراسات التكنولوجية :**

تتولى الكلية إعداد قوى عاملة فنية في المجالات الصناعية والتكنولوجية ، وتضم الأقسام العلمية التالية :

- تكنولوجيا الهندسة الميكانيكية
- تكنولوجيا الهندسة المدنية
- تكنولوجيا الهندسة الكهربائية
- تكنولوجيا الهندسة الكيميائية
- تكنولوجيا الهندسة الإلكترونية
- العلوم التطبيقية

**٤- كلية العلوم الصحية :**

وتتولى الكلية إعداد الكوادر الوطنية للعمل في المجالات الطبية والصحية وتضم الكلية الأقسام التالية :

- التمريض
- العلوم الصيدلانية
- صحة المجتمع والبيئة
- صحة الفم والأسنان
- السجلات الطبية

وتعمل كليات الهيئة وفقاً لنظام الساعات المعتمدة عوضاً عن نظام الدراسة التقليدي والذي بدأ التخلص منه ابتداءً في العام الدراسي ١٩٧٣ بصورة تدريجية إلى أن شمل جميع الكليات التطبيقية للهيئة في عام ١٩٧٧/٧٦.

وفيما يلي إعداد الطلاب المسجلين بكليات التعليم التطبيقي في العام الجامعي ٩٢/٩١ - ٩٣/٩٢:

## المقبولون بكليات التعليم التطبيقي
## للعام الدراسي ٩١/٩٢ - ٩٢/٩٣

| الكلية | بنين | | | بنات | | | مجموع | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ٩١/٩٢ | ٩٢/٩٣ | النمو ٪ | ٩١/٩٢ | ٩٢/٩٣ | النمو ٪ | ٩١/٩٢ | ٩٢/٩٣ | النمو ٪ |
| التربية الأساسية | ٣٥٥ | ٤١٢ | ١٦ ٪ | ٩٤٢ | ٨٢٢ | -١٣ ٪ | ١٢٩٧ | ١٢٣٤ | -٥ ٪ |
| الدراسات التجارية | ٧٩١ | ١١٦٢ | ٤٧٪ | ١٤١٦ | ١٨٦٣ | ٣٢ ٪ | ٢٢٠٧ | ٣٠٢٥ | ٣٧ ٪ |
| العلوم الصحية | ٨٧ | ٣٤ | -٦١ ٪ | ٣٢٠ | ١٣١ | -٥٩ ٪ | ٤٠٧ | ١٦٥ | -٥٩ ٪ |
| الدراسات التكنولوجية | ١٠٦٢ | ٩٦١ | -١٠ ٪ | ٢١٤ | ٩٧ | -٥٥ ٪ | ١٢٧٦ | ١٠٥٨ | -١٧ ٪ |
| الإجمالي | ٢٢٩٥ | ٢٥٦٩ | ١٢ ٪ | ٢٨٩٢ | ٢٩١٣ | ١ ٪ | ٥١٨٧ | ٥٤٨٢ | ٦ ٪ |

## أعداد الطلبة المقيدين بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي
## للعام الدراسي ٩٤/٩٥

| الكلية | بنين | بنات | مجموع |
|---|---|---|---|
| التربية الأساسية | ١٧٤٦<br>١٦٩٥ | ٤٠٢٦<br>٤٣١٤ | ٥٧٧٢<br>٦٠٠٩ |
| الدراسات التجارية | ٢٠٦٩<br>١٩٨٩ | ٢٩٩٨<br>٢٨١٩ | ٥٠٦٧<br>٤٨٠٨ |
| العلوم الصحية | ٨٥<br>٨٧ | ٣٦٨<br>٣٧٧ | ٤٥٣<br>٤٦٤ |
| الدراسات التكنولوجية | ١٩٦٦<br>١٩٨٦ | ٣٦١<br>٣٥٧ | ٢٣٢٧<br>٢٣٤٣ |
| الإجمالي * | ٥٨٦٦ | ٧٧٥٣ | ١٣٦١٩ |
| | ٥٧٥٧ | ٧٨٦٧ | ١٣٦٢٤ |

* الرقم الأول يمثل المقيدين بالفصل الأول.

** الرقم الثاني يمثل المقيدين بالفصل الثاني.

## تطور أعداد الخريجين في كليات الهيئة

## ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٥/٩٤

| الأعوام | التربية الأساسية | | الدراسات التجارية | | العلوم الصحية | | الدراسات التكنولوجية | | الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الدراسية | بنين | بنات | بنين | بنات | بنين | بنات | بنين | بنات | بنين | بنات |
| ٨٢ / ١٩٨٣ | ٢٩٢ | ٤٨١ | ١٥٤ | ٣٧٤ | ١٤ | ٧٠ | ٢١٣ | | ٦٧٣ | ٩٢٥ |
| ٨٣ / ١٩٨٤ | ٣٩٤ | ٥١٧ | ١٦٣ | ٤٠١ | ٢٥ | ١٠١ | ٢١٦ | | ٧٩٨ | ١٠١٩ |
| ٨٤/ ١٩٨٥ | ٢٦٠ | ٥٧٥ | ٢١٨ | ٣٦٤ | ٤٥ | ٩٨ | ٢٢٧ | | ٧٥٠ | ١٠٣٧ |
| ٨٥ / ١٩٨٦ | ٢١١ | ٥٤٣ | ١٩٤ | ٣٨٥ | ٢٤ | ٨١ | ٢٩٣ | | ٧٢٢ | ١٠٠٩ |
| ٨٦ / ١٩٨٧ | ٢٣٤ | ٧٤٥ | ١٩٤ | ٤٤٢ | ٢٥ | ١٤٢ | ٢٧١ | | ٧٢٤ | ١٣٢٩ |
| ٨٧ / ١٩٨٨ | ١٦١ | ٣٠٣ | ٢٣١ | ٤٨٤ | ٣٦ | ١٣٧ | ٢٨٠ | | ٧٠٨ | ٩٢٤ |
| ٨٨ / ١٩٨٩ | ١١١ | ١٥١ | ٢٢٠ | ٥٧٢ | ٤٨ | ١٢٣ | ٤٠٦ | ٨٣ | ٧٨٥ | ٩٢٩ |
| ٨٩ / ١٩٩٠ | ٧٧ | ٣١٧ | ٢٩٤ | ٥٠٣ | ٤٣ | ١٧٥ | ٤٤٠ | ٨٦ | ٨٥٤ | ١٠٨١ |
| ٩٠ / ١٩٩١ | عام الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت | | | | | | | | | |
| ٩١ / ١٩٩٢ | ٢٠٤ | ٨١٣ | ٢٨٣ | ٥٣٤ | ٢٨ | ١٤٨ | ٣٥ | ١٠٩ | ٨٦٥ | ١٦٠٤ |
| ٩٢ / ١٩٩٣ | ٢٦٨ | ٩٣٣ | ٣١٥ | ٨٠٩ | ٢٦ | ١٥٨ | ٢٩٥ | ٦٧٠ | ٩٠٤ | ١٩٦٧ |
| ٩٣ / ١٩٩٤ | ٢٦٥ | ٨٨١ | ٣٤٨ | ٨٥٨ | ٢٥ | ١٣٩ | ٥٤٨ | ١١٧ | ١١٨٦ | ١٩٩٥ |
| ٩٤ / ١٩٩٥ | ٣٠٠ | ١٠٦٢ | ٥٦٩ | ١٠٨٧ | ١٥ | ١٢٨ | ٦٢١ | ٨٩ | ١٥٠٥ | ٢٣٦٦ |
| الإجمالي العام | ٢٧٧٧ | ٧٣٢١ | ٣١٨٣ | ٦٨١٣ | ٣٥٤ | ١٥٠٠ | ٤١٦٠ | ٥٥١ | ١٠٤٧٤ | ١٦١٨٥ |

وتشير دلالات الجدول السابق إلى عدد من المؤشرات هي :

١) كلية التربية الأساسية تصدرت الكليات الأخرى في إعداد خريجيها خلال السنوات العشر الماضية عن كليات الدراسات التجارية وكلية التكنولوجيا والعلوم الصحية.

٢) النمو والتطور في أعداد الخريجات عنه عن الخريجين بصفة عامة ويؤول ذلك إلى رغبة الطالبات باختيار مجال تعليمي غير مختلط وهو ما توفره الهيئة في كلياتها بخلاف واقعه في جامعة الكويت من حيث التعليم الجامعي المختلط ، كما يفسر ذلك لصالح رغبة الطالبات في اختيار نوع من التعليم العالي المتوسط وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية لهن أو للارتباط العائلي أو للالتحاق بالعمل.

٣) نسبة الطالبات إلى الطلبة كانت عالية جداً في كلية العلوم الصحية ٧٨,٩ ٪ ويفسر ذلك إلى رغبة الطالبات بدراسة العلوم الطبية المساعدة لبعدها الإنساني ونظراً لنظام المكافآت المالية المعمول به في هذه الكلية فقط.

٤) انخفاض أعداد خريجات كلية الدراسات التكنولوجية وذلك نظراً لحداثة قبول الطالبات في البرامج الدراسية لهذه الكلية.

إلا أنه يمكن الملاحظة بجلاء مدى النمو والتطور في أعداد الخريجين للعشر سنوات الماضية في التعليم التطبيقي عنه في أنواع أخرى كالتعليم الجامعي وذلك كون التعليم التطبيقي يستقبل أكثر من ٦٠ ٪ من خريجي الثانوية العامة ([1]) ، كما يشير هذا النمو إلى أنه من المتوقع خلال السنوات القليلة القادمة أن يتم إغراق السوق الكويتي بعدد ضخم من الخريجين في شتى أنواع العلوم التطبيقية وهو ما سوف يؤدي إلى صعوبات في استيعابهم في سوق العمل ، وهو ما تتجه إليه الهيئة في الوقت الحالي إلى العمل نحو إيجاد ارتباط وثيق بين عدد الخريجين وتخصصاتهم من ناحية وبين متطلبات مشاريع التنمية وسوق العمل غير الحكومي في دولة الكويت من خلال ربط سياسة القبول للطلاب في كليات الهيئة بالاحتياج الفعلي من العمالة للأطر الوسطى في الدولة لقطاعاتها التنموية المختلفة ([2]).

---

١- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - إنجاز ١٩٨٢ - ١٩٩٥ - الطبعة الثانية ١٩٩٦ - ص١٦.

٢- حمود المضف " سياسة الباب المفتوح أرهقت الهيئة " في : مجلة أخبار الهيئة - العدد ٢ - يناير ١٩٩٥ - ص ٧.

**٢- النظام الدراسي في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب :**

تسير الدراسة بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وفقاً لنظام المقررات الدراسية والذي يقوم على تعيين عدد من الوحدات الدراسية التي يجب إكمالها والنجاح فيها بالمستوى المنصوص عليه في اللائحة الأساسية لكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وكذلك تحدد المجالات الدراسية التي توزع عليها هذه الوحدات.

وللطالب بعد الرجوع إلى المرشد العلمي أن يختار المقررات الدراسية التي يرغب في دراستها في كل فصل دراسي من بين المقررات الدراسية المطروحة وذلك حسب تقدير الطالب لحاجته لها واستعداده ووفقاً لنظام الأولويات وفي حدود العبء الدراسي المسموح به وتحقيقاً لأهداف هذا النظام والذي يتمثل بالأبعاد التالية :

- التركيز على موضوع المادة كمقرر دراسي يجب إكماله وفقاً للوقت المخصص للمقرر الدراسي وكذلك التركيز على فهم الطالب لنفسه ومادته وقدرته على التحصيل والتعامل مع الطلاب كأفراد لكل منهم ميوله وقدراته.

- مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب واختلاف القدرات في تحصيل المعرفة وبالتالي تنوع في العبء الدراسي.

- عدم توحيد نوعية مواد الخطة الدراسية المطلوبة لمنح شهادة علمية في تخصص واحد لجميع الطلبة.

- اشتراك الطالب مع المرشد الأكاديمي في اتخاذ بعض القرارات الاختيارية والمقررات الحرة التي يدرسها الطالب ضمن الإطار العام للخطة الدراسية.

- منح الطالب الثقة بنفسه وقدراته على تحمل مسئوليته العلمية بإتاحة الفرصة له بالاختيار الحر للمقررات الدراسية التي تتناسب ووقته وظروفه وفقاً لميوله وقدراته.

- تنمية روح التفاعل الإيجابي بين الطالب وعضو هيئة التدريس نظراً لطبيعة النظام في توفير مرشد أكاديمي لكل طالب ([1]).

---

١- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - نظام المقررات " المفاهيم العامة والمصطلحات المستخدمة " آلة كاتبة (مايو ١٩٨٣) - ص١ .

وتعتمد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بكلياتها نظام الفصل الدراسي وتنقسم السنة الدراسية إلى فصلين عاديين هما :

- فصل الخريف (من سبتمبر إلى يناير).
- فصل الربيع (من فبراير إلى يونيو).

ومدة الدراسة في فصلي الخريف والربيع ١٥ أسبوعاً.

وللكليات عطلة نصف سنوية مدتها خمسة عشر يوماً تبدأ في نهاية أعمال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي وتستمر الدراسة طيلة أيام الأسبوع عدا يومي الخميس والجمعة ، كما توفر الكليات للراغبين في التسجيل وفقاً لقواعد معينة فصلاً صيفياً اختيارياً مدته من ٦ – ٨ أسابيع ، وتطبق كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب نظام الوحدة الدراسية وهي تعتمد على تقديم معرفة في حقل ما من عضو هيئة التدريس إلى الطالب من خلال لقاءات متتالية ومبرمجة أسبوعياً.

وتوزن الوحدة الدراسية عادةً بساعة دراسية نظرية أسبوعياً لمدة فصل دراسي كامل ووحدة دراسية لكل ساعتين أو ثلاث ساعات تدريسية تطبيقية أو عملية في الأسبوع لمدة فصل دراسي كامل.

وتحدد عملية العبء الدراسي عدد الوحدات الدراسية التي يجوز للطالب تسجيلها ودراستها خلال الفصل الدراسي الواحد وهنالك وفقاً لهذا المعيار حد أدنى وحد أقصى تحدده اللائحة الداخلية لنظام الدراسة ([1]).

ويحدد المقرر الدراسي والذي هو عبارة عن محتوى علمي أو عملي لوحدة الخطة الدراسية والتي تتكون من عدد من المقررات الدراسية في كل تخصص والتي تؤدي إلى اجتياز الطالب لمقررات الخطة الدراسية للقسم العلمي على حصوله في نهايتها على الدرجة العلمية ([2]).

---

١- لمزيد من المعلومات ؛ أنظر اللائحة الأساسية لنظام الدراسة بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب – ١٩٨٩.

٢- عبدالله الكندري – نظام الدراسة بكلية التربية الأساسية – دورة الإرشاد الثانية لأعضاء هيئة التدريس – يناير ١٩٩٦ – ص ٦.

وكما هو معروف في نظام المقررات الدراسية بأن هنالك مقررات تدرس على مستوى الكلية وهي تسمى عادةً بالمتطلبات العامة وتتفق الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في طرحها مع فلسفتها في إعداد الطلبة وصقل شخصيتهم وتنمية اتجاهاتهم وميولهم نحو قيم ومفاهيم عامة ومحددة تتبناها سياسة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب التعليمية في هذا الاتجاه مثل مقرر الثقافة الإسلامية ، أما فيما يتعلق بالمقررات الدراسية التي تطرح على مستوى الكلية فإنها تسمى عادةً بالمقررات المشتركة ويندرج تحت هذا النوع المقررات التي يدرسها جميع الطلبة في الكلية المسجلين بها.

وتعكس هذه المقررات طبيعة الكلية وتخدم هدف إعطاء مفاهيم أساسية للمعارف والمواضيع التي يشتمل عليها طبيعة التخصص النوعي للكلية وغالباً ما تكون هذه المقررات إجبارية.

أما فيما يتعلق بالمقررات التي تطرحها الأقسام العلمية فتسمى بالمقررات التخصصية وتهدف إلى إعداد الطالب في تخصص معين وتزويده بقدرٍ كافٍ من المعرفة تشتمل الجوانب الرئيسية لهذا التخصص وتمكنه من التعمق في بعض تلك الجوانب وفي الغالب تقسم هذه المقررات إلى مقررات إجبارية أو اختيارية والتي عادةً ما يختار منها الطالب مقرراً أو أكثر وفقاً لخطته الدراسية وبمساعدة مرشده الأكاديمي.

كما تنطوي الخطة الدراسية للطالب على مقررات مسبقة وهو ما يجب أن يدرسه الطالب ويجتازه بنجاح قبل الانتقال إلى مقرر دراسي أكثر تقدماً.

ويتيح نظام الدراسة بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب فرصة الاختيار الحر والمباشر للطالب في بعض المقررات الدراسية وهي التي تسمى المقررات الاختيارية العامة والتي تتفق مع ميول واهتمامات الطالب ورغبته في التزود بالمعرفة في أي نوع من أنواع التخصصات المتوفرة بالكلية.

ويرتكز نظام الساعات المعتمدة المطبق في كليات الهيئة على أحد أهم دعائمه الأساسية وهو عملية الإرشاد الأكاديمي ، وهو ما سوف نستعرض أهم قضاياه واتجاهاته العالمية في الفصل التالي.